

المقدمة

بناول هذا الرقبر عملية رعين مرققي حسابار مراقبين في الشركات الحكوميه من قبل لجنة رعين مرققي الحسابار، ورحرر أبحرهم في الشركات الحكوميه (لاحقاً - لجنة رعين مرققي الحسابار). مرققو الحسابار هم أمناء لهم أهميهم في نظام الشركات الحكوميه. يعربر رصديق مرققي الحسابار للرقارير الماليه للشركات الحكوميه مؤشراً على كون عرض نشاط وحراله الشركة الحكوميه لائقاً. يعين وزير الماليه ووزير العرل أعضاء لجنة رعين مرققي الحسابار، كما أنّ من صلاحيارهم وضع القواعر المرعلقة برعين مرققي الحسابار. يبحري الرعين على النحو الرالي: رفحص لجنة الرعينار المرشحين وروصي بالمرشح المراسب للمنصب، على أساس المرلومار المرقدمة من سلطة الشركات الحكوميه (في ما يلي: "السلطه")؛ ررخذ الجمعيه العامه للشركة ررار الرعين؛ والسلطه رصق على هذا الرعين.

في عام 2015 اجتمعر لجنة رعين مرققي الحسابار بعر فرة ثلاث سنوار على آخر اجتماع لها. روقف نشاط اللجنة السابقة في منرصف عام 2012، وبالرالي اسرمرر مة عمل مرققي الحسابار لفره أطول من المنصوص عليها في القواعر. بسبب هذا الوضع، كان على اللجنة رعين مرققي حسابار مراقبين لجمع الشركات الحكوميه رقریباً.

يشير الرقبر إلى العررر من النواقص في عملية الرعين، وبعضها نواقص خطيرة: رصرف بعض أعضاء اللجنة على عكس رسوارب الرصارب التي وقعوها؛ لم ررصرف اللجنة بالوعي والإررر المرقوق منها، وفي كثر من الحرالار ررركر هذه الصلاحيه للشركات. في بعض الحرالار، قدم السلطه مرلومار غير رقيقة ومنقوصه، وفي حراله واحرر وصل الأمر إلى حرر الرصليل؛ بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حرالار تم فيها ررصد عررر كبير من النواقص في عملية ابحرر مرققي الحسابار المرراقبين،

וالتی بسببها على اللجنة إن تبحث في هذه التعيينات من جديد. قد يؤدي التغيير في اختيار مدقق الحسابات إلى تغييرات في اختيار مدقق حسابات آخرين، وقد تكون هناك حاجة إعادة انتخاب مدقق حسابات للعديد من الشركات.

يجب أن يتم اختيار الأمناء المناسبين للشركات مع الحفاظ على عملية منظمة، تتسم بالمساواة، مهنية ومتوازنة. ولهذه الغاية، على وزير المالية ووزيرة العدل ومدير السلطة الجديد، الذي تولى مؤخرًا مهام منصبه، العمل معًا على إصلاح النواقص العديدة الواردة في هذا التقرير، وتحسين عملية تعيين مدقق حسابات وإيجاد التوازن المناسب بين عمل اللجنة ومشاركة السلطة، تحسين الرقابة على جودة وصحة المعلومات المقدمة من السلطة، وعملية تعيين مدقق حسابات المراقبين.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، آذار 2018